

9.2 مليون طلب تتبع في 4 أشهر.. السعودية تراقب مواطنها في الخارج عن كثب

كتبه فريق التحرير | 30 مارس، 2020



من الواضح أن التقارير الصحفية التي تحدثت في السابق عن عمليات التجسس التي قامت بها السلطات السعودية من أجل اغتيال الصحفي جمال خاشقجي في إسطنبول، أكتوبر 2018، لم تكن حالة فردية عارضة كما صورها الإعلام السعودي، فربما تكون مراقبة هواتف المعارضين لنظام المملكة جزءاً من حملة تجسس أكبر وأوسع، وفق ما ذهبت صحيفة ["الغارديان"](#) البريطانية.

الصحيفة في تقرير لها أمس وأشارت إلى أن السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، ونجله ولـي العهد محمد بن سلمان، تستغل نقاط الضعف في شبكة اتصالات الهاتف المحمول العالمية لتعقب مواطنها أثناء سفرهم إلى الولايات المتحدة، في إشارة إلى الثغرات الموجودة في نظام التراسل العالمي الذي يسمى SS7.

التقرير النشر استند إلى ما كشفه أحد المبلغين الذين يسعون إلى كشف نقاط الضعف في نظام التراسل العالمي، بشأن شأن شئ المملكة حملة تجسس منهجية ضد مواطنها في الخارج، إذ تبين وفقاً لخبراء المعلومات أن شركات الاتصالات السعودية قدمت ملايين طلبات التتبع السرية لهواتف السعوديين في الولايات المتحدة، على مدار أربعة أشهر منذ نوفمبر الماضي، وحتى الأول من مارس الجاري.

الكثير من الخبراء عبروا عن ازعاجهم الشديد حيال طلبات التتبع السعودية غير المسبوقة، والتي

فاقت كافة النسب المألوفة على مدار السنوات الماضية، والتي يبدو كذلك أنها صادرة عن مشغلين سعوديين يسعون إلى تحديد موقع المشتركين فيها بمجرد دخولهم أمريكا، الأمر الذي ينتهك حريةهم الشخصية، وقد يضع حياتهم في خطر خاصة عقب عودتهم إلى بلادهم مرة أخرى.

تجسس ممنوع

وتنظر البيانات التي استندت إليها الصحيفة البريطانية في تقريرها طلبات من شركات "الاتصالات السعودية" و"موبايلي" و"زين" للحصول على بيانات موقع الهاتف المحمول لعدد من المواطنين السعوديين من خلال نظام SS7 الذي يبلغ عمره عقوداً طويلة، ويسمح لشغلي الهاتف المحمول بربط المستخدمين حول العالم. على سبيل المثال، مستخدم الهاتف المحمول من الولايات المتحدة الذي يسافر إلى ألمانيا ويسعى لإجراء مكالمة هاتفية مع الولايات المتحدة متصل عبر شبكة SS7 ويمكن معرفة موقعه بسهولة عبر هذا النظام.

وتتيح هذا النظام كذلك تتبع الهواتف، وهي الميزة التي ظلت لسنوات طويلة مدعماً للقلق من قبل خبراء الأمن والمهتمين بالشأن الحقوقي، ويتم استخدام هذه الطلبات بشكل مشروع لمساعدة الشغليين الأجانب على تسجيل رسوم المكالمات عبر البحار، لكن الاستخدام المفرط لثل هذ الرسائل معروفة في صناعة الاتصالات المتنقلة بأنه مؤشر على تتبع الواقع.

البلغ الذي سعى إلى كشف نقاط الضعف في نظام التراسل العالمي، قال - بحسب التقرير- إنهم لم يتمكنوا من العثور على أي سبب مشروع لزيادة حجم طلبات الحصول على بيانات الموقع، مضيفاً "لا يوجد تفسير آخر، ولا يوجد سبب في آخر للقيام بذلك، إن المملكة العربية السعودية تقوم باستخدام تقنيات الهاتف المحمول كأسلحة".

ولم تجزم الصحيفة بعد ما إذا كانت شركات الهاتف المحمول السعودية التي كانت تطلب كميات كبيرة من بيانات تتبع الواقع حول المشتركين فيها متواطئة عن قصد في أي برنامج مراقبة تديره الحكومة، غير أنها أشارت إلى أن إجمالي طلبات التتبع الصادرة عن الشركات السعودية الثلاث بلغت 2.3 مليون طلباً شهرياً من 1 نوفمبر 2019 إلى 1 مارس 2020.

واختتمت الغارديان تقريرها بأن البيانات التي اطلعت عليها لم تحدد هوية مستخدمي الهاتف المحمول السعوديين الذين يتم تعقبهم، بينما قالت إن السفارتين السعوديتين في واشنطن ولندن لم تجيبا على طلبات متعددة للتعليق، كما لم تفعل الاتصالات السعودية أو زين أو موبايلي.



ليست المرة الأولى

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تتهم فيها السعودية باستغلال الأسلحة السيبرانية لاختراق المعارضين ومنتقدي ولي عهد المملكة محمد بن سلمان، ففي يناير الماضي، كشفت الصحيفة البريطانية نفسها أن هاتف مالك "أمازون" الملياردير جيف بيزوس قد تم اختراقه في عام 2018 بعد تلقي رسالة "واتساب"، تم إرسالها على ما يبدو من الحساب الشخصي لـ بن سلمان.

في السابع والعشرين من يناير الماضي نقلت وكالة [Bloomberg](#) الأمريكية عن خبراء ومسؤولين حكوميين سابقين اعتقادهم أن المملكة تبني خطة ممنهجة للحصول على ترسانة قوية من الأسلحة الإلكترونية المتطورة، فيما رأوا أن تلك الترسانة تتالف بالأساس من أدوات تجسس تشتريها من جهات خارجية، ومعها تكتيكات تضليل على الشبكات الاجتماعية.

ويرى الخبراء في الأمن السيبراني لدى مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي أن الأدوات السيبرانية التي اشتراها السعودية هي وسيلة فعالة لتمكين النظام الحاكم من فرض سيطرته، بنشر هذه الأدوات للتجسس على المعارضين والصحفيين السعوديين، في الداخل والخارج على حد سواء.

وتراوح التقديرات حول توقيت بدء السعودية شراء الأدوات السيبرانية من نصف عقد إلى عقدين من الزمن، ويبدو أنَّ المملكة تركز على أنشطة المراقبة، بحسب ما نقلته الوكالة الأمريكية عن الخبراء الذين قالوا إنه على الرغم من أنَّ الأدوات السيبرانية يمكن استخدامها لحذف بيانات أو تغييرها واحتياز الأنظمة كرهائن وتعطيل حركة المرور، ركزت السعودية على استخدامها للتجسس.

كما لم تكتفي السعودية بشراء قدرات سiberانية، بل أصبحت بارعة في شن حملات مضللة للترويج لصالحها القومية، فعلى سبيل المثال، حذفت شركة فيسبوك في شهر أغسطس 2018، مئات الحسابات والصفحات المرتبطة بالحكومة السعودية التي شاركت في شن حملة فرض نفوذ متطرفة وواسعة النطاق تثني على النظام السعودي وتنتقد الدول المجاورة، غير أنه وبعد شهرين فقط، حذفت شركة توينر آلاف الحسابات السعودية الداعومة من الدولة، وعلقت كذلك عشرات الآلاف من الحسابات الأخرى، التي استغلت المنصة من أجل تعزيز المصالح الجيوسياسية للمملكة وتضخيم الدعم الذي تحظى به سلطاتها.

وفي السادس من نوفمبر الماضي كشفت صحيفة "واشنطن بوست" عن ضلوع ثلاثة أشخاص (أمريكي و سعودي) بجريمة التجسس داخل الولايات المتحدة في أثناء عمل اثنين منهم بموقع "تويتر"، وتسريبهم معلومات عن عملائه، حيث نقلت الصحيفة عن وزارة العدل الأمريكية اتهامها للموظفين بالتجسس لحساب السعودية على حسابات منتقدين لسياساتها، فيما كان همزة الوصل بينهم "بدر العساكر"، مدير المكتب الخاص لحمد بن سلمان، وأحد أبرز المقربين منه.

1/4 **#FBI** San Francisco is seeking Ali Alzabarah (<https://t.co/DbJ5RvefJu>) and Ahmed Almutairi (<https://t.co/Hg0xEfJE2i>) for allegedly acting as unregistered agents of a foreign government
pic.twitter.com/ZMUEOnYFvK

FBI SanFrancisco (@FBISanFrancisco) November 7, 2019 —

الصحيفة قالت إن "توجيهه التهم جاء بعد يوم من اعتقال المواطن الأمريكي أحمد أبو عمو، الموظف السابق في تويتر، وهو المتهم الأول، في حين أن المتهم الثاني مواطن سعودي يدعى علي آل زيارة، وقد اتهم بالوصول إلى المعلومات الشخصية لأكثر من ستة آلاف حساب على تويتر عام 2015م، وأضافت - نقلًا عن وزارة العدل- أن "المتهمين عملاء معاً لحساب الحكومة السعودية والعائلة المالكة، من أجل كشف هويات أصحاب حسابات معارضة على تويتر".

وأشارت الصحفية الأمريكية إلى أن من بين الحسابات التي استهدفت حساب المعارض السعودي عمر عبد العزيز، الذي كان مقرباً من الصحفي الراحل جمال خاشقجي، فيما نشر مكتب التحقيقات الفيدرالي “إف بي آي”， صور المتهمنين السعوديين على موقعه الرسمي، وأدرجهم ضمن قائمة المطلوبين، بشكل رسمي.

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، يلاحظ أن هذه الحادثة وما سبقها فيما يخص عمليات القرصنة والتجسس على المعارضين بالملكة، كانت جزءاً من سلسلة انتهاكات، فمنذ صعود محمد بن سلمان إلى ولاية العهد بدعم من حليفه الإماراتي ولی عهد أبوظبی محمد بن زايد، اتّهـج البلدان سياسة

ممنهجة في التنكيل بالمعارضين واستهدافهم، سواء من كان في الداخل عبر الاعتقالات واستراتيجيات الترهيب والتخويف، أو في الخارج عبر الملاحقات والتجسس والتهديدات المتواصلة.

بل إن الأمر تجاوز للمعارضين المعروفين إلى كافة المواطنين العاديين في محاولة لتطويق الخناق على أي محاولات ولو صفرية التحرك للوقوف في طريق الأمير الشاب نحو خلافة والده على عرش المملكة، الذي بات من الواضح أنه لأجله لا يمانع في التضحية بأي شيء.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/36518>